جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: نقدي ومالي

بعنوان:

تقييم المخاطر المرتبطة باستخدام الرافعة المالية دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية

من إعداد الطالبتين:

- غنومات خديجة.
- بلعمري لبنى.

تحت إشراف الأستاذ(ة)

– د. بوخالفي مسعود.

الموسم الجامعي: 2024/ 2025

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص : نقدي ومالي

بعنوان:

تقييم المخاطر المرتبطة باستخدام الرافعة المالية دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية

من إعداد الطالبتين:

- غنومات خديجة.
- بلعمري لبنى.

تحت إشراف الأستاذ(ة)

– د. بوخالفي مسعود.

الموسم الجامعي: 2024/ 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

ثم أشكر الله العلي القدير الذي أنعم على بدعم العقل والدين القائل في حكم التنزيل "وفوق كل ذي علم عليم" سورة يوسف آية ٧٦.... صدق الله العظيم.

إهدي تخرجي أولا لوالديا الحبيبين الذين دائما كانا سندا لايميل

أبي الذي سعا دائما ليراني في أعلى المراتب ودائما كان واثقا بنجاحي ومؤمن بقدراتي

إمي الحبيبة التي دائما كانت داعما لي بدعواتها وكلماتها المشجعة التي دائما ماكانت تجعلني أكثر عزيمة وإصرار على النجاح

إلى إختي الحبيبة وملهمتي فاطمة زهراء التي كانت إم ثانيا بطريقة دعمها وتشجيعها والتي تأخذ الفضل بنجاحي حفضها الله وجعلنا سندا لبعضنا لانميل

إلى أخوي الكبيرين مصطفى وأبوبكر الذين كانت كلماتهم دائما إلى نسيان الفشل والتأكد من النجاح

إلى إختي الصغيرتين الحبيبتين أميرة ومريم اللتين كانتا داعمتين وملهمتي نجاحي والتي دائما أردت أن أكون ناجحا لأكون قدوة حسنا يقتديان بها

إلى رفيقة دربي أسماء التي كانت خير صديقة

غنومات خديجة

الاهداء

(واخر دعواهم ان الحمد الله رب العالمين)

الحمد الله حبا و شكرا و إمتنانا ؛الحمد الله الذي بفضله أدركت أسمى الغايات

أهدي تخرجي لنفسي التي قاومت و مضت رغم كل شيء الى تلك التي انهكها التعب

و لم تهزم ,اهديك هذا العمل امتنانا لايمانگ بانك تستحقين الوصول

إلى إبنتي صغيرتي نبض قلبي و امومتي "شهد روان"

إلى من احمل اسمه بكل فخر من افنى حياته من اجلي ابي الغالي "محمد " .

إلى من جعل الله الجنة تحت اقدامها و سهلت لي الشدائد بدعائها

إلى الانسانة العظيمة امي

إلى حبيبتي و نصفي الثاني إلى من احتوتني و دعمتني بكل حب أختي الغالية "اميرة"

إلى من كان بمثابة والدي الثاني عمي الغالي "رشيد"

الى ضلعي الثابت و أمان ايامي ملهمي نجاحي و صناع قوتي إخوتي إيناس و بشرى

واخي خميني

الى رفيقة دربي من افاضتني بمشاعرها و نصائحها الى صديقة الشدائد إلهام

إلى صغاري الأحب لقلبي: نورهان همام نورسين قمر ايهم .

واخير الحمد الله الذي وفقنا لنصل الى مشارف التخرج راجيين من الله تعالى ان ينفعنا

بما علمنا و ان يعلمنا ما نجهل و يجعله حجة لنا لا علينا

بلعمري لبنى

شكر وتقدير

الحمد لله على فضله وكرمه وتوفيقه، فلولاه لما وصلنا لكتابة هذا الشكر، ولولاه لما يورك المعنى بالقبول وختم بالوصول

نتقدم قبل كل شيء بشكر الله عز وجل وحمده الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل.

قال تعالى: {لئن شكرتم لأزيدنكم} الآية ٧ سورة إبراهيم صدق الله العظيم

من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن لم يمين لفضل العباد الذين سحرهم الله له فقد قصر في امتنانه لمولاه

تقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذتا الفاضل ومرشدنا طوال العمل على هذا البحث الاستاذ بوخالفي مسعود، والذي من سهر على انجاح هذه المذكرة فوجهنا دائما وكان لنا بعد الله خير معين، فجزاها المغني عنا خير الجزاء.

إلى كل من علمنا حرفا وقدم لنا علما ومعلومة إلى اساتذة اللجنة المناقشة وأسرة كلية الاقتصاد أجمع وكل معلمينا خلال مشوارنا الدراسي، بارك الله في جهودكم وسعيكم ومسعاكم ووفقنا كي نكون بعدكم خير خلاف لخير سلف.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة، أو أرشدنا لنا نصيحة أو كلمة طيبة لدعمنا ومساندتنا.

شكرًا جزيلا.

الملخص:

يهدف البحث إلى تحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بالرفع المالي في المصارف الإسلامية، ودراسة تأثير هذه المخاطر على أدائها المالي.

اعتمدنا في البحث منهجا وصفيا تحليليا يعتمد على دراسة البيانات المالية في المصارف الإسلامية خلال فترة زمنية محددة باستخدام أدوات تحليلية مناسبة لتقييم مستويات الرفع المالي وعلاقاته بالأداء المالي. تمت دراسته في البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية الصيرفة الاسلامية.

الكلمات المفتاحية:

رفع مالي، مصرف إسلامي ، البنك الوطني الجزائري

Abstract

The research aims to identify and analyze the risks associated with financial leverage in Islamic banks and to assess the impact of these risks on their financial performance. The study adopts a descriptive and analytical methodology based on the examination of financial data from a group of Islamic banks over a specific period, using appropriate analytical tools to evaluate leverage levels and their relationship with financial performance. This study was conducted at the National Bank of Algeria, Ghardaia branch for Islamic banking

Keywords: Financial Leverage, Islamic Bank, National Bank of Algeria

قائمة المحتويات

الاهداء

شكر و عرفان

قائمة المحتويات IX

قائمة الجداول VIII

قائمة الاشكال IX

قائمة الملاحق X

1. توطئة: ..... أ

الفرضيات: ..... ب

4. مبررات إختيار الموضوع: ..... ب

5. حدود الدراسة: ..... ب

6. منهج الدراسة: ..... ب

7. هيكل الدراسة: ..... ب

8. أدوات الدراسة: ..... ج

9. مرجعية الدراسة: ..... ج

11. صعوبات الدراسة: ..... ج

الفصل الأول: الإطار النظـــري 6

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي 7

المطلب الاول: ماهية تقييم المخاطر 7

1-1- مفهوم المخاطر: 7

1-2- أساليب التعامل مع المخاطر: 9

1-3- مفهوم تقييم المخاطر: 11

1-4- أهمية إدارة المخاطر: 12

المطلب الثاني: ماهية الرفعة المالية 12

12.....1-1Financial Leverage : مفهوم الرافعة المالية:
12.....نسبه الديون الى حقوق الملكية
13.....1-3- مزايا وعيوب الرفع المالي:
14.....1-4- نسب الرفع المالي:
16.....المطلب الثالث: الدراسات السابقة
17.....1_4 الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:
18.....خلاصة الفصل:
1 .....الفصل الثاني: دراسة وتقييم مخاطر الرفع المالي في بنك BNA
1 .....وكالة غرداية
22.....تمهيد:
23.....المطلب الاول : تقديم بنك وكالة غردايةBNA
25.....المطلب الثاني: بيانات الدراسة
29.....المطلب الثالث: تحليل وتقييم بيانات الدراسة
37.....خلاصة الفصل الثاني:
38.....خاتمة:
41.....قائمة المراجع:
43.....الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الأصول	23
2	الخصوم	24
3	خارج الميزانية	25
4	جدول حسابات النتائج	26
5	تطور حجم الميزانية لمصرف BAN لسنتي 2021-2022	27
6	تطور حجم النتيجة الصافية	27
7	تطور حجم الالتزامات خارج الميزانية	28
8	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لسنتي (2021_2022)	28
9	نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابل مخاطر الاستثمار لسنتي (2021-2022)	29
10	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لسنتي (2021-2022) :	30
11	نسبة التمويل الخارجي لسنتي (2021_2022) :	30
12	نسبة السيولة لسنتي (2021-2022) :	32
13	نسبة السيولة الجارية لسنتي(2021-2022) :	32
14	نسبة السيولة القانونية لسنتي (2021- 2022)	33
15	معدل العائد على حقوق الملكية لسنتي (2021-2022)	33
16	معدل العائد على الموجودات لسنتي (2021 -2022) :	34

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لسنتي (2021_2022)	**28**
2	نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابل مخاطر الاستثمار لسنتي (2021-2022)	**29**
3	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لسنتي (2021-2022) :	**30**
4	نسبة التمويل الخارجي لسنتي (2021_2022)	**31**
5	معدل العائد على حقوق الملكية لسنتي (2021-2022)	**34**
6	معدل العائد على الموجودات لسنتي (2021 -2022)	**34**

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الميزانية	43
2	التقرير السنوي 2022	44
3	خارج الميزانية	45
4	حسابات النتائج	46

المقدمة

1. توطئة:

يعد القطاع البنكي أحد القطاعات الأساسية ذات التأثير الكبير على الاقتصاد الوطني، حيث نشأت المصارف وتنوعت أشكالها وتخصصاتها حسب الغرض الذي تخدمه والأنشطة التي تؤديها والضوابط والأسس الذي تحكم عملها، فهناك المصارف التقليدية التي أصبحت منتشرة بكثرة في جميع أنحاء العالم وتعددت الخدمات التي تقدمها، كما يوجد هناك المصارف الإسلامية التي جاءت لتلبية حاجات العملاء في مختلف أنحاء العالم الذين يرغبون بخدمات مصرفية تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد نجحت هذه المصارف بإثبات وجودها في السوق المصرفية وباتت تنافس المصارف التقليدية من حيث سعة الانتشار وتنوع الخدمات التي تقدمها.

واعتبر الرفع المالي على أنه اتخاذ قرار التمويل بالفروض، وعلى الرغم من وجود مزايا لاستخدام الرافعة المالية لما تحققه من وفر ضريبي، حيث أن تكلفة الفوائد تخصم من وعاء الأرباح الخاضعة للضريبة وأيضاً إذا كانت تكلفة هذه الديون أقل من تكلفة حقوق الملكية سوف يجعلها مصدراً مفضلاً للتمويل على غيره من المصادر الأخرى.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتقيم المخاطر المرتبطة باستخدام الرافعة المالية في المصارف الإسلامية وذلك من خلال تحليل مصادر هذه المخاطر، وآثارها على أداء المصارف ومدى توافق استخدام الرافعة المالية

2. الإشكالية الرئيسية:

- **كيف يتم تقييم المخاطر الناتجة عن استخدام الرافعة المالية في بنك BNA ؟**

الاسئلة الفرعية :

- ماذا نقصد بالرافعة المالية؟
- ما أنواع المخاطر التي قد تنشأ عن استخدام الرافعة المالية في المصارف ؟
- هل لرفع المالي أثر سلبي أو إيجابي؟

. الفرضيات:

- يؤدي استخدام الرافعة المالية في المصارف إلى نشوء مخاطر متعددة أبرزها المخاطر التمويلية والائتمانية.
- الرافعة المالية (Financial Leverage) هي استخدام الديون (القروض) لتمويل عمليات الشركة بدلاً من الاعتماد فقط على رأس المال الخاص. الهدف من ذلك هو زيادة العائد على حقوق المساهمين (ROE) من خلال استخدام أموال مقترضة لتعظيم الأرباح.
- تؤثر الرافعة المالية إيجابا على مردودية المؤسسات إذ تلجئ المؤسسة للأستدانة كلما زادت مردوديتها.

4. مبررات إختيار الموضوع:

- تقييم مخاطر الرفع المالي في البنك الوطني الجزائري BNA
- معرفة مدى تطبيق الرفع المالي في البنك الوطني الجزائري BNA
- التحقق من صحة الفرضيات

5. حدود الدراسة:

– الحدود الموضوعية: سوف نتطرق إلى موضوع (تقييم مخاطر الرفع المالي في المصارف الاسلامية) من خلال التركيز على الرافعة المالية والتعرف على أهم المفاهيم الخاصة به

– الحدود المكانية: أجريت هده الدراسة في مؤسسة مالية وهي مؤسسة البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية

– الحدود الزمانية :حددت الدراسة خلال فترة الممتدة من سنة 2025/2024

6. منهج الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن مختلف التساؤلات واختبار الفرضيات والوصول إلى توصيات وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب الميداني اعتمدنا على دراسة حالة بغرض اسقاط الجانب النظري على حالة مؤسسة مالية .

7. هيكل الدراسة:

سيتم تقسيم دراستنا إلى فصلين:

– الفصل الأول يتمحور حول الأدبيات النظرية حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المالية والمطلب الثاني المفاهيم المتعلقة بالرافعة المالية والمطلب الثالث مفاهيم المصارف الاسلامية ونشأتها، أما الفصل الثاني يحتوي على دراسة حالة من أجل إسقاط الجانب النظري للموضوع على أرض الواقع في المؤسسة المالية حيث قسم هذا الفصل إلى مطلبين في المطلب الأول تناولنا

مفاهيم حول بنك الوطني الجزائري BNA وفي المطلب الثاني القوائم المالية للبنك والمطلب الثالث خصص لدراسة وتقييم مخاطر الرافعة المالية في البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية خلال فترة : 2025/2021

8. أدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على عدة أدوات تذكر منها:

وثائق المؤسسة ، المقابلة.

9. مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

– مصادر ثانوية: وهي مصادر تتعلق بالجانب النظري، حيث قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة والاطلاع على الأدبيات المنشورة حول الرافعة المالية، باستخدام الكتب المحلات المقالات الرسائل الجامعية ومواقع الأنترنت.

– مصادر أولية: وتتمثل في القوائم المالية وتقارير النشاط السنوية لعينة الدراسة.

10. فترة الدراسة :2021_2022

11. صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد المؤسسة محل الدراسة
- صعوبة جمع وتحليل النتائج المتوصل إليها بسبب صعوبة تحديد المفاهيم واختلافها من مرجع إلى آخر.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية خاصة المعلومات المالية والمحاسبية بشكل كبير في الدراسة التطبيقية وذلك نتيجة الوضع القانوني السائد لدى المؤسسة
- صعوبة فهم الموضوع لعدم وجود دراسات سابقة لنفس الموضوع .

الفصل الأول: الإطار النظـوي

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي

تعد مهمة توفير الأموال من المهام الصعبة بالنسبة للشركات، خصوصاً إن عملية توفير الأموال لها درجة تكلفة ومخاطرة تختلف حسب المصدر التمويلي المعتمد، وبالتالي فإن قرار التمويل بعد من أهم القرارات المتخذة بالنسبة للشركة، بحيث يعكس هذا الخيار نتيجة إيجابية من خلال تحقيق أعلى عائد للشركة، لذلك يتوجب على إدارة الشركة تحديد تركيبة رأس المال بالمزج بين مصادر التمويل المختلفة لديها بحيث يحقق لها أعلى عائد، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الأخرى

وحيث أن الشركات تسعى للحصول على الأموال لتلبية احتياجاتها المالية من أجل تسيير عملياتها وتوسيع أنشطتها، وبالتالي يجب عليها المفاضلة بين مصدرين للتمويل هما : إما اللجوء إلى اقتراض الأموال، أو عن طريق التمويل الداخلي، ولكن التوسع في الاعتماد على الأموال المقترضة دون أن تكون هناك كفاءة في استخدامها قد ينعكس سلباً على قيمة الشركة، ويمثل هذا الانعكاس في زيادة المخاطر المالية الناجمة عنه مما يؤدي إلى رفع تكلفة الأموال، ولذلك على الشركة أن توازن بين العائد والمخاطرة

وينتج عن استخدام مصدر التمويل بالاقتراض ما يسمى بالرفع المالي، والذي يعني الحصول على التمويل اللازم للشركة عن طريق الاقتراض، ويرتبط تأثير الرفع المالي على الشركة بنسبة المديونية حيث كلما زادت نسبة المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة، وبفضلها تسطيع الشركة تقييم هيكلها التمويلي في تاريخ معين، مع الإشارة إلى أنه كلما زاد استخدام الرفع المالي من قبل الشركة، زاد اعتمادها على القروض لتمويل أصولها، وبالتالي كانت أكثر عرضة للمخاطر، لأن خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها تؤدي إلى استنزاف مواردها من سيولة ونقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها[1]

المطلب الاول: ماهية تقييم المخاطر

1-1- مفهوم المخاطر: [2]

يرتبط مصطلح "المخاطر" في الأدبيات الاقتصادية والمالية عمومًا باحتمالية تحقق خسائر محتملة نتيجة أحداث غير مؤكدة. ومع أن هذا المفهوم يُستخدم غالبًا في سياق الأسواق المالية، إلا أن دقته تعتمد على طبيعة النشاط والمجال الذي يُستخدم فيه. فعلى سبيل المثال، يشير مفهوم المخاطر المالية إلى احتمال عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، بينما ترتبط مخاطر السوق بتقلبات الأسعار والعوائد.

---

[1] باسل سمير سعد، **أثر الرفع المالي في ربحية المصارف الخاصة السورية**، مشروع بحث أعد إستكمالا لمتطلبات نيل درجة الاجازة في إدارة الاعمال ص 10

[2] بن علي بالعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، **ادارة المخاطر المشتقات المالية – الهندسة المالية 3130** .2013

وحيث إعتبر تقييم المخاطر أمرًا حيويًا لاتخاذ القرار الاقتصادي السليم، إذ يساعد على تقليل آثار الأحداث غير المتوقعة عبر التنبؤ بإمكانية وقوعها وقياس آثارها المحتملة، كما يُساهم في اتخاذ التدابير الوقائية أو الاستراتيجية المناسبة لمواجهتها.

وتختلف أنواع المخاطر وفقًا لطبيعتها ومصدرها، و تنقسم إلى داخلية أو خارجية، مالية أو تشغيلية، كما قد تكون متوقعة أو غير متوقعة، مباشرة أو غير مباشرة. وينتج عن ذلك تعدد وتنوع التصنيفات الخاصة بالمخاطر، سواء من حيث الأسباب أو الآثار. ويعد الخطر في بعض الحالات مركبًا، أي أنه يرتبط بعدد من العوامل أو الظروف المتداخلة التي قد تؤدي إلى حدوث نتائج غير متوقعة. في هذا السياق، يرى الدكتور طارق عبد الجليل أن المخاطر تنشأ بفعل ظروف بيئية أو عوامل مرتبطة بالواقع العملي، وقد تتسبب في أحداث غير متوقعة تؤدي إلى انحرافات عن النتائج المرجوة.

ومن منظور مختلف، يرى الدكتور محمود عبد السلام أن الخطر يتمثل في عدم القدرة على التنبؤ بنتائج القرار الاقتصادي في المستقبل، اعتمادًا على معطيات وبيانات الحاضر، سواء تعلق الأمر بدراسة سلوك ظاهرة طبيعية أو ظاهرة اقتصادية.

كما تُعرف مجلة اتحاد البنوك العربية الخطر على أنه الانحراف المحتمل في نتائج تطبيقات القيمة السوقية للمؤسسة، بينما يشير "Madura" إلى أن الخطر يتمثل في احتمال اختلاف النتائج المتوقعة عن النتائج الفعلية.

ويُقسم الخطر من زوايا متعددة من أبرزها:

المنظور القانوني: يُنظر إلى الخطر باعتباره احتمال وقوع حدث مستقبلي أو عدم تحقق التزام معين يترتب عليه ضرر يقع على أحد الأطراف المتعاقدة.

وجهة نظر التأمين: يُفهم الخطر على أنه احتمال وقوع حدث غير متوقع لا يمكن التحكم فيه، بغض النظر عن إرادة الأطراف.

المنظور المالي: يرى أن الخطر يتمثل في احتمال انحراف النتائج المالية عن المسار المخطط له، ما قد يؤثر سلبًا على أرباح المؤسسة أو البنك، سواء كانت هذه الانحرافات متوقعة أو غير متوقعة.

المنظور الرقابي: و تتمثل في الأثار العكسية الناشئة عن احداث في المستقبل لم تكن في الحسبان تؤثر على ربحية البنك.

1-2- أساليب التعامل مع المخاطر: [1]

أصبحت قضية تصاعد المخاطر التي تواجهها البنوك ذات أهمية متزايدة، خاصة مع تسارع وتيرة العولمة المالية وتشابك العلاقات بين المؤسسات المصرفية على المستوى الدولي بالإضافة إلى انخراطها العميق في أسواق مالية تتسم بانعدام الحدود. وقد دفع هذا الواقع العديد من السلطات الرقابية الوطنية، وكذلك الهيئات والمنظمات المالية الدولية إلى الاهتمام بشكل واسع بإدارة المخاطر المصرفية، و من ابزها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الوثائق الصادرة عن لجنة بازل منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي قد تمحورت حول مبادئ إدارة المخاطر وأسس الرقابة الداخلية والخارجية ذات الصلة، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالإدارة السليمة للمخاطر. وقد شملت هذه الجوانب عدة أنواع من المخاطر، من بينها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية الإلكترونية، التي شهدت توسعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة.

وفي سياق متصل، وفي إطار تعزيز الشفافية والحد من المخاطر النظامية، أجرت لجنة الخدمات المالية الأمريكية دراسة متقدمة تهدف إلى وضع مبادئ فعالة لإدارة المخاطر. وقد خلصت هذه الدراسة إلى سبعة مبادئ أساسية و المتمثلة في ما يلي :

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا :

حيث يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا الخاصة بالبنك ويجب على البنك ان يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها. ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر.

2_ إطار إدارة المخاطر Framework for Managing Risk

يجب أن يكون لدى البنك إطار الإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق. ويجب على الإدارة تخصيص موراد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

3- تكامل إدارة المخاطر :

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها و التحكم فيها بصورة سليمة، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظراً لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك

[1] نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازل 2 2005 ص 2826

4- محاسبة خطوط الأعمال Business Lines Accountabilit:

من الشائع أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال Business Corporate ونشاط الشركات الخ. لذا، فإن المسؤولين عن Retains Activity مثل نشاط التجزئة Lines Activity.... كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

5- تقييم وقياس المخاطر (Evaluating and Measuring Risks)

يجب تقييم جميع أنواع المخاطر بصفة منتظمة باستخدام المنهج الوصفي (Qualitative)، وفي الحالات التي تتوفر فيها البيانات الكمية المناسبة، يُستحسن اعتماد التقييم الكمي (Quantitative) لتعزيز دقة التحليل. ويجب أن يأخذ هذا التقييم في الاعتبار الآثار المحتملة لكل من الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، بما يعزز من القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بفعالية.

6- المراجعة المستقلة (Independent Review):

يلزم أن يتم تقييم المخاطر من قبل جهة مستقلة تتوفر لديها الصلاحيات والخبرة الفنية الكافية. وتُعنى هذه الجهة بمراجعة فعالية أنشطة إدارة المخاطر واختبار كفاءتها، و كذلك إلى تقديم التوصيات المناسبة لضمان سلامة وفعالية الإطار العام لإدارة المخاطر داخل المؤسسة المصرفية.

7- التخطيط للطوارئ (Contingency Planning):

تتم ممارسات إدارة المخاطر السليمة وجود سياسات وإجراءات مسبقًا للتعامل مع الأزمات المحتملة أو الظروف الخاصة . ويجب اختبار جودة هذه السياسات والإجراءات بصورة دورية لضمان جاهزية البنك للتعامل مع الطوارئ بكفاءة وفعالية.

تُعد هذه المبادئ بمثابة إطار توجيهي يُطبَّق على مختلف المؤسسات المصرفية، ويُستخدم للحكم على مدى قوة وسلامة ممارسات إدارة المخاطر المعتمدة لديها. ومن المهم الإشارة إلى أن تطبيق هذه المبادئ قد يشهد تباينًا بين بنك وآخر، بل وحتى داخل نفس البنك عبر فترات زمنية مختلفة، وذلك تبعًا لجملة من العوامل، منها:

1. حجم أنشطة البنك.
2. طبيعة الخدمات والعمليات التي يقدمها البنك.
3. درجة تعقيد العمليات المصرفية.
4. المنهجيات والأدوات المتوفرة للبنك، سواء كانت وصفية أو كمية.

1-3- مفهوم تقييم المخاطر:[1]

عرف تقييم المخاطر بأنه عملية تحليلية تهدف إلى تشخيص نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة المصرفية، وذلك من خلال قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمالية حدوثها، ومن ثم تصنيف هذه المخاطر وفقًا لدرجة أهميتها وتأثيرها على المصرف. ويتم اعتماد معيار حجم الخسارة المحتملة كأساس لتحديد أولويات المعالجة.

وتتضمن عملية تقييم المخاطر بُعدين أساسيين ينبغي التعامل معهما:

1_ تحديد مستويات المخاطر:

يتم ذلك عبر مناقشات بين أصحاب المصلحة بهدف التأكد من أن التقييم يعكس بدقة درجة خطورة كل نوع من المخاطر، مع مراعاة جميع النتائج والاحتمالات الممكنة. وفي حال عدم توافق مستوى الخطر المحدد مع الواقع، يتعين إجراءات اضافية أو معلومات محدثة لتعزيز دقة التقييم.

2 – مقبولية المخاطر:[2]

في اغلب الحالات، تتولى الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر، سواء كانت داخلية أو خارجية (مثل وكالات التصنيف الائتماني: Standard & Poor's، Moody's)، مهمة تحديد مقبولية الخطر أو اقتراح طرق لمعالجته او الحد منه . أما في حالة غياب جهة مختصة، فتقع مسؤولية تحديد بدائل المعالجة على عاتق إدارة المصرف، على أن تتوافق هذه البدائل مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والمصلحة العامة

3 –مقاييس قياس المخاطر:

تتعدد المقاييس المستخدمة لقياس درجة التعرض للمخاطر، وتعتمد هذه المقاييس على نوع الخطر، طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، والظروف المحيطة بها، سواء كانت مؤسسة مالية أو منشأة أعمال. وقد تطرقت العديد من الدراسات، وخاصة في مجال المالية وإدارة المخاطر، إلى تصنيفات متعددة لتلك المقاييس. ويُعد التصنيف الذي قدمه كل من Banks and Dunn (2003) من أبرزها، حيث قاما بتقسيم المقاييس إلى:

مقاييس ذاتية: تعتمد على التقدير الشخصي والخبرة في تقييم المخاطر.

مقاييس رياضية (موضوعية): تعتمد على أدوات كمية ومعادلات إحصائية دقيقة لقياس حجم المخاطر واحتمالات حدوثها.

[1] حسين عبد الله حسن التميمي، **أساسيات إدارة المخاطر**، 1998 ص 52

[2] بن علي بالعزوز، مرجع سابق ذكره ص 55

1-4- أهمية إدارة المخاطر:[1]

تتجلى أهمية التركيز والاهتمام بتقييم المخاطر في القطاع المصرفي من خلال النقاط التالية:

1. تقدير المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية الملائمة للحد من آثارها، بما لا يؤثر سلبًا على ربحية المصرف.
2. المساهمة في بلورة رؤية واضحة تُبنى على اساسها خطة العمل والسياسات العامة، واتخاذ قرارات مدروسة.
3. تعزيز القدرة التنافسية للمصرف من خلال التحكم الجيد في التكاليف الحالية والمستقبلية.
4. تمكين المصرف من احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقًا لمتطلبات لجنة بازل.
5. توظيف الكفاءات المؤهلة للعمل في البيئة المصرفية الإسلامية.
6. ترسيخ الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر ضمن الهيكل المؤسسي للمصرف.
7. تطوير معايير لقياس المخاطر ومتابعتها بشكل دوري دائم.
8. توظيف نظم المعلومات والتكنولوجيا الحديث لدعم عمليات إدارة المخاطر بفعالية.

المطلب الثاني: ماهية الرفعة المالية

1-1- مفهوم الرافعة المالية: Financial Leverage: 2

مفهوم الرافعة المالية : تشير الرافعة المالية الى مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي الذي يتم من خلاله رفع راس المال وزياده الارباح والقدرة الاستثمارية

كما تعتبر الرافعة المالية الرابطة بين اجمالي الالتزامات والموجودات او حقوق الملكية ويؤدي ارتفاع الرافعة إلى المالية امكانيه زياده العائد على السهم نتيجة تحسن الارباح لأنه يرافقه زياده في مخاطر التعثر في حاله عدم توفر القدرة على الوفاء بالالتزامات ويمكن قياسها من خلال عده عدد من المؤشرات اهمها :

نسبه الديون الى حقوق الملكية

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، ص 222

[2] مجلة الباحث الاقتصادي، **Economic Resear Review**، المجلد 8 / العدد 13 جوان (2020) ص 242

1-2- أهمية الرفع المالي: [1]

تتجلى اهميه الرفع المالي في عدة ابعاد رئيسيه تؤثر في الهيكل المالي والاداء الاقتصادي للمؤسسة ويمكن تلخيص ابرزها كما يلي

1) تعزيز السيطرة الداخلية وتقليص احتماليه التدخل الخارجي: حيث الرفع المالي يتيح للمؤسسة الحصول على اموال لاستخدامها دون اللجوء الى اصدار الاسهم وزياده مساهمين

2) تحقيق كفاءه تمويليه وتشغيليه: تحسين الاداء المالي للمؤسسة في حاله الاستخدام الامثل والكفوء للرافعة المالية

3) التأثير في الهيكل التمويلي وقيمه المؤسسة: وفقا للنظرية التقليدية فان استخدام الدين بشكل معتدل يؤدي الى زياده القيمة السوقية ويمكن ان يقلل تكاليف ويزيد من العائد

4) اداره المخاطر التمويلية : الرفع المالي يحدد المستوى المقبول من الديون فاصله ويرتبط هذا مباشره بدرجه المخاطر المالية فكلما زاد الاعتماد على الاقتراض زادت مخاطر عدم السداد والتي قد تؤدي الى افلاس المؤسسة وزوالها

5) تقييم المخاطر المالية والتشغيلية: تقييم المخاطر المالية وتعني مدى تعرض اموال الملاك للإفلاس نتيجة زياده عبء المالي وتنقسم الى نوعين مخاطر تشغيليه والتي هي وليده ظروف الشركة التي تعمل بها ومخاطر المالية والتي تنتج عن استخدام الرافعة المالية

1-3- مزايا وعيوب الرفع المالي:

للرفع المالي مجموعة من المزايا والعيوب ستحاول ذكرهم في النقاط التالية:[2]

- **مزايا الرفع المالي :**

فوائد الرفع المالي إذا كنا في ظل عائد على الموجودات أعلى من تكلفة الاقتراض المميزات التالية:

- تعزيز العائد على حقوق المساهمين: وذلك من خلال الحصول على الناتج عن عمليه طرح تكلفه التمويل بالدين من مردود الاستثمار
- الحفاظ على السيطرة الإدارية: وذلك بسبب ان الدائنين ليس لهم الحق في ابداء آرائهم في القرارات الإدارية

---

[1] اسل سمير سعد، **أثر الرفع المالي في ربحية المصارف الخاصة السورية**، مشروع بحث أعد إستكمالا لمتطلبات نيل درجة الاجازة في إدارة الاعمال ص 12-13.

[2] بخيتي عبد الحق ، جلول، **تحليل أثر الرافعة المالية ودورها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز البيض ص 21

- الاستفادة من الاعفاء الضريبي: تندرج تحت التكاليف القابلة للخصم فوائد القروض وهذا يعني انقاص من الضريبة واجبات الدفع على المؤسسة
- عدم اقتسام الارباح مع المقترضين: يكون المقترضين فوائد محدده مسبقا اي لا تزيد فوائده مع زياده ربح المؤسسة
- الاستفادة من التضخم المالي: في فترات التضخم تفقد الاموال جزء من قيمتها الشرائية وتستفيد المؤسسة من ذلك اذا حدث التضخم في فتره تسديد القروض
- تحسين السمعة الائتمانية: في حاله استخدام المؤسسة للرفع المالي بطريقه حكيمه قد يساهم هذا في الحصول على مصادر تمويل بشروطها الخاصة

- **عيوب الرفع المالي:**
- في مقابل هذه المجموعة من الميزات هناك مجموعة أخرى من السلبيات إذا تم الرفع المالي في ظل عائد على الموجودات أقل من التكلفة الاقتراض وهي كما يلي:
- تراجع العائد على حقوق المساهمين: تطرح فوائد الدائنين من الارباح قبل توزيعها على المساهمين وفي حال كانت تكلفه الاقتراض اكبر من مردود الاستثمار فهذا يؤدي الى ضرر بمصلحه الملاك
- احتمال تدخل الدائنين: وقد يحدث هذا في حاله تعثر المؤسسة على سداد التزاماتها فتعطي الصلاحية للدائنين بالتدخل بقرارات المؤسسة
- الخسارة في فترات التضخم: في حاله تسديد المؤسسة لالتزاماتها بأموال ذات قوة شرائية اكبر من القوى الشرائية للأموال التي اقترضتها
- تدهور السمعة الائتمانية: ويحدث هذا عندما تعتمد المؤسسة على الديون بكثره او تتأخر بسداد هذه الديون قد يؤدي هذا الى فقدان ثقه بها من طرف المستثمرين و المقرضين

1-4- نسب الرفع المالي:[1]

تهتم المؤسسة بتأثير المديونية على الهيكل التمويلي للاستثمارات لذا تلجأ الى مجموعة من النسب لفهم هذا التأثير وهي:

1- نسبة القروض الى اجمالي الأصول:

[1] بالمهبول عزيز، **مشيتوة رمزي أثر الرافعة المالية على ممارسات إدارة الارباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ص 5-6.

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على القروض في تمويل إصولها، وتعرف أيضا ب "نسبة الإقتراض" ويتم قياسها وفق المعادلة الرياضية التالية :

كل ما زادت النسية هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على مصادر تمويل خارجية أعلى

نسبة الإقتراض = مجموع القروض / مجموع الأصول

2- معدل تغطية الفائدة:

يحسب هذا المعدل للأجابة على تساؤل التالي: هل تستطيع المؤسسة تغطية إلتزاماتها من خلال فوائدها فقط

معدل تغطية الفائدة = إجمالي الدخل / الفوائد

3- نسبة الديون الى حقوق الملكية:

وتحسب هذه النسبة لمعرفة مدى مساهمة الدائنين مقارنة بحقوق الملكية وكل ما كانت هاته النسبة منخفضة كان هاذا مؤشر جيد بالنسبة للدائنين

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = (الديون مجموع التزامات الغير) / حقوق الملكية

4- معدل تغطية الأعباء الثابتة:

تعتبر هاته النسبة مكملة لمعدل تغطية الفوائد حيث تأخذ الالتزامات الثابتة الإضافية مثل الإيجارات وتقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بها :

وتحسب كما يلي:

معدل تغطية الأعباء الثابتة = صافي الربح قبل الفائدة / الأعباء الثابتة.

5- درجة الرفع المالي:

وتعكس درجة الرفع المالي مدى تأثر صافي أرباح المؤسسة تجاه التغيرات في الأرباح التشغيلية (قبل الفوائد والضرائب) وتستخدم أيضا لمعرفة التأثير المضاعف لاستخدام الديون على العائد المتاح لحملة الاسهم وتحسب بطريقتين :

الطريقة الاولى :

درجة الرفع المالي = تغير النسب في الأرباح بالأسهم / تغير النسب قبل الفوائد والضريبة.

الطريقة الثانية:

الأرباح قبل الفوائد والضريبة / (الأرباح قبل الفوائد والضريبة – الفوائد).

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة نذكر ما يلي:

1_1 دراسة بن ناصر عبد الكريم، سائحي يوسف:

أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخدمية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بقالمة للفترة 2017–2019 مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 01 ، جامعة تامنغيست (الجزائر) ماي 2022 تطرقت الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد أساسيات الرافعة المالية والآثار الناجمة عن الرفع المالي، وكذلك التطرق إلى المردودية المالية والاقتصادية وصولا إلى درجة الرفع التمويلي والتشغيلي وذلك انطلاقا من حساب الهامش على التكلفة المتغيرة، أما الجانب التطبيقي فتوصلت هذه الدراسة إلى قياس أثر الرفع المالي على مردودية مؤسسة سونلغاز بقالمة للفترة 2017–2019 بالاعتماد على تحليل القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج حيث تبين من خلال الدراسة أن الرفع المالي يسلك سلوك كل من المردودية المالية والمردودية الاقتصادية استفدنا من هذه الدراسة في معرفة تحليل أثر الرفع المالي وإسقاطه في سونلغاز لولاية ميلة خلال الفترة 2021–2018

2_1 دراسة بلخير بكاري:

أثر الرفع المالي على المردودية المالية دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بمنطقة حاسي مسعود خلال الفترة 2009–2014 مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد 08 العدد 01 جانفي 2017، جامعة الأغواط، حيث تم أخذ عينة مكونة من 5 شركات خلال الفترة الممتدة من 2009–2014 وتم استخدام أسلوب البيانات الطويلة Panel Data لدراسة العلاقة بين الرفع المالي كمتغير مستقل مقاسا بالديون المالية إلى الأموال الخاصة والمردودية المالية كمتغير تابع رئيسي، بالإضافة إلى متغيرات تابعة فرعية أخرى تتمثل في مركبات المردودية المالية، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7، وكان من أهم النتائج التي توصلت

إليها الدراسة وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية للرفع المالي على كل من المردودية المالية ومركبتها المتمثلة في نسبة الربحية الإجمالية ومعدل دوران الأصول والنسبة الهيكلية، ومن ثم يتوجب التقليل من حجم الديون المالية لارتفاع أعبائها المالية التي بدورها تؤثر سلبا على المردودية المالية، حيث تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة التي قمنا بها من خلال الأبعاد النظرية وللموضوع وهي أثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث اعتمدنا فيه من خلال الاستفادة من

الأبعاد النظرية للموضوع وطريقة الربط بين الرفع المالي والمردودية المالية بينما تكمن أوجه الاختلاف في مكان الدراسة والفترة.

1_3 دراسة بسام محمد الأغا، 2005:

مذكرة لنيل الماجستير بعنوان: أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العاملة بفلسطين الجامعة الإسلامية غزة تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الرافعة المالية وتكلفة التمويل وأثرهما على معدل العائد على الاستثمار، حيث تم تسليط الضوء على خمسة عشرة شركة مساهمة عامة متنوعة النشاط تجاري صناعي خدمي في فلسطين، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الاعتماد على مصادر التمويل وتكلفة هذه المصادر، كما أثبتت الدراسة غياب الرؤية الواضحة لدى متخذي القرار التمويلي في تحديد معايير اختيار مصادر التمويل. كما تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تتعلق بتحديد الإطار العملي لاتخاذ القرارات المالية بصدد تحديد المزيج الأمثل للهيكل التمويلي والذي يحقق أفضل عائد متوقع على مجموعة الاستثمارات.

1_4 الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أن كلاهما يشترك في نقاط وجوانب معينة، وقد تختلف في نقاط وجوانب أخرى، كل من دراستنا والدراسات السابقة تطرقت إلى موضوع الرفع المالي ولكن في موضوعنا إختلفنا في طريقة التطرق إلى الرفع المالي حيث قمنا بدراسة مخاطر المرتبطة بأستخدام الرفع المالي وفي الجانب التطبيقي توجهنا إلى المصارف الإسلامية بينما الدراسات السابقة درست علاقة الرفع المالي بمتغير مختلف وفي مؤسسات إقتصادية.

خلاصة الفصل:

تتناول هاذا الفصل من البحث موضوعين مترابطين هما تقييم المخاطر والرافعة المالية، لما لهما من دور محوري في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات. يُعد تقييم المخاطر عملية أساسية تهدف إلى التعرف على طبيعة المخاطر التي قد تواجه المؤسسة وتقدير تأثيرها المحتمل، مع اعتماد أساليب متنوعة للتعامل معها كالتجنب، والحد، والنقل، والقبول. وتزداد أهمية هذه العملية في ظل بيئة مالية متقلبة، حيث تسهم في اتخاذ قرارات رشيدة تقلل من التقلبات وتحسن من كفاءة الأداء المالي. من جهة أخرى، تمثل الرافعة المالية أحد الأدوات التمويلية التي تعكس مدى اعتماد المؤسسة على الديون مقارنة بحقوق الملكية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مستوى المخاطرة والعائد. فرغم أن الرفع المالي قد يسهم في تعظيم الأرباح، إلا أنه يزيد أيضًا من احتمالية التعثر المالي في حال سوء الإدارة. وقد أظهرت الدراسات السابقة تباينًا في نتائجها بخصوص العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث ركز بعضها على أثر الرافعة في تعظيم الأرباح، بينما أبرزت أخرى مخاطر الإفراط في الاعتماد على التمويل بالدين، وهو ما يؤكد ضرورة تحقيق توازن دقيق بين المخاطرة والعائد في القرارات التمويلية..

الفصل الثاني: دراسة وتقييم مخاطر الرفع المالي في بنك BNA وكالة غرداية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى الانتقال من الجانب النظري إلى التطبيق العملي، من خلال تحليل واقع استخدام الرافعة المالية في أحد فروع البنوك الإسلامية بالجزائر، وتحديدًا وكالة البنك الوطني الجزائري (BNA) بولاية غرداية. وقد تم اختيار هذه الوكالة لكونها من أوائل الوكالات التي تبنّت الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مما يجعلها نموذجًا ملائمًا لدراسة العلاقة بين أدوات التمويل الإسلامي والمخاطر المالية المرتبطة بالرافعة المالية. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية الرسمية للفترة الممتدة بين 2021 و2022، بهدف استخراج مؤشرات كفاية رأس المال، نسب السيولة، ومعدلات الربحية، وتحليلها في ضوء الفرضيات المطروحة.

المطلب الاول : تقديم بنك BNA وكالة غرداية

تاريخ النشأة:

تشير وكالة غرداية 292 إلى أنها كانت من بين أولى الوكالات التي أطلقت نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري. ففي 22 سبتمبر 2020، أعلن البنك الوطني الجزائري عن الإطلاق الرسمي لنشاط الصيرفة الإسلامية في أربع وكالات عبر ثلاث ولايات، وكانت وكالة غرداية 292 واحدة منها.

تعريف الوكالة:

الصيرفة الإسلامية في وكالة غرداية 292 خلال فترة تقديمها للخدمة): هي تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال شباك أو قسم متخصص داخل وكالة غرداية 292 التابعة للبنك الوطني الجزائري. كانت تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء الراغبين في إجراء معاملات مالية لا تتعارض مع الأحكام الشرعية، مثل تجنب الربا (الفائدة)، والمضاربة المحرمة والاستثمار في الأنشطة غير الأخلاقية.

أهداف الوكالة 1

يعمل بنك BNA على تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة أهم هذه الأهداف هيا :

- القيام بجميع الأعمال البنكية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجه.
- قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
- سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محضور شرعي؛
- تمثيل الهيئات البنكية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات مع هذه البنوك؛
- قبول الهيبات والتبرعات وتوجيهات وفق رغبة دافعيها أو ما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.

[1] من خلال المقابلة في البنك

الصيغ التمويلية:

كما يحرص بنك BNAعلى تمويل المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات المتعاملين لديها عن طريق عدة صيغ تمويلية منها :

- المشاركة؛
- المضاربة؛
- الاجارة؛
- المرابحة؛
- الاستصناع؛
- السلم؛
- بيع بتقسيط
- البيع الأجل.... الخ.

المطلب الثاني: بيانات الدراسة

الجدول رقم 01: يمثل الأصول

الاصول	2022	2021
الصندوق ،البنك المركزي. الخزينة العمومية. مركز الصكوك البريدية	383040980	**331762148**
أصو ل مالية مملوكة لغرض التعامل	236	**246**
أصو ل مالية جاهزة للبي ع	7909277646	**413719493**
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	571602223	**612819121**
سلفيات وحقوق على الزبائن	1624279615	**1438578088**
أصو ل مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	1881080287	**1510752061**
الضرائب الحالية – الأصول	21442306	**4821590**
أصو ل أخرى	328410898	**66935395**
حسابات التسوية	63490346	**45824597**
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء عقارات استثمارية	31282550	**31237590**
عقارات استثمارية	_	**_**
الأصول الثابتة المادية	23850482	**23209792**
الأصول الثابتة غير المادية	128584	**69655**
فارق الحيازة	_	**_**
إجمالي الأصول	564163620	**4481253482**

المصدر: الصفحة الرسمية للبنك

الجدول رقم 02: يمثل الخصوم

الخصوم	2022	2021
البنك المركزي	947095896	**761489186**
ديون اتجاه الهيئات المالي	950924340	**700002151**
ديون اتجاه الزبائن	2456667304	**2022287511**
ديون ممثلة بورقة مالية	38715114	**33390930**
الضرائب الجارية _خصوم	10	**17047559**
الضرائب المؤجلة _خصوم	546530	**537790**
خصوم إخرى	384239265	**132959651**
حسابات التسوية	125893131	**100213097**
مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء	44868592	**44044595**
إعانات التجهيز _إعانات إخرى للأستثمارات	_	-
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	67702423	**82106618**
ديون تابعة	207776142	**206684 712**
رأس المال	150000000	**150000000**
علاوات مرتبطة برأس المال	_	**0**
الاحتياطات	173935878	**142221150**
فارق التقييم	19950323	**12436597**
فارق إعادة التقييم	14117206	**14117206**
)-/+(ترحيل من جديد	-	**15024250**
)-/+(نتيجة السنة المالية	59206466	**46690479**
مجموع الخصوم	5641638620	**4481253482**

المصدر: الصفحة الرسمية للبنك

الجدول رقم 03: يمثل خارج الميزانية

الالتزامات	2022	2021
الالتزامات المقدمة	683304217	**652357532**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9318840	**9537115**
إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	364558844	**311592293**
إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	61574702	**81 453 197**
إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	247851831	**249 774 927**
إلتزامات أخرى ممنوحة	–	–
إلتزامات محصل عليها	860922829	**876 604 584**
إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	–	––
إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	296745515	**311 309 012**
إلتزامات أخرى المحصل	564177314	**565 295 572**

المصدر :الصفحة الرسمية للبنك

الجدول رقم 04: جدول حسابات النتائج

التعيين	2022	2021
+فوائد ونواتج مماثلة	218 235 168	146275080
-فوائد وأعباء مماثلة	_88714746	55882189-
+عمولات (نواتج)	2723304	2373492
-عمولات (أعباء)	33353-	56268-
+/-أرباح وخسائر صافية على الاصول المالية المملوكة لغرض التعامل	7-	2-
+/- أرباح وخسائر صافية على الاصول المالية المتاحة للبيع	2082869	1523098
+ نواتج النشاطات الاخرى	358091	384198
-رسوم للأنشطة	—	_
صافي الدخل المصرفي	84651376	94617409
-أعباء استغلال عامة	22871198-	22778789-
-مخصصات للإهلاك وخسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية وغير المادية	-1600292	1543960-
الناتج الاجمالي للاستغلال	60179886	70294660
-مخصصات المؤونات ،خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	34297499-	64516626-
+استرجاعات المؤونات ،خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	31104097	52166617
ناتج الاستغلال	56986454	57944651
+/-أرباح أو خسائر صافية على الاصول مالية إخرى	-	_

+العناصر الغير العادية (نواتج)	-	_
-العناصر الغير العادية (أعباء)	-	_
نواتج قبل الضريبة	56986454	57944651
ضرائب على النتائج وما يماثلها	2220012	11254172-
الناتج الصافي للسنة المالية	59206466	46690479

المصدر :الصفحة الرسمية للبنك

المطلب الثالث: تحليل وتقييم بيانات الدراسة

الجدول رقم 05: تطور حجم الميزانية لمصرف BAN لسنتي 2021-2022

السنوات	2021	2022
المجموع	4481253482	5641638620
نسبة النمو	-----	%79,43

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق: سجّل إجمالي الأصول ارتفاعًا من 4.48 مليار دينار في 2021 إلى 5.64 مليار دينار في 2022، بنسبة نمو بلغت نحو 79%. ويُعزى هذا النمو إلى توسع محفظة التمويلات الممنوحة للزبائن، ما يعكس ديناميكية النشاط المصرفي .

الجدول رقم 06: تطور حجم النتيجة الصافية

السنة	2021	2022
المجموع	46690479	59206466
النسبة	---	21,13

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق: ارتفع صافي الدخل من 46.69 مليون دينار في 2021 إلى 59.20 مليون دينار في 2022، بمعدل نمو بلغ 21.13%. يُشير هذا التحسن إلى فعالية الأداء التشغيلي وتنوع مصادر الإيرادات، لا سيما في جانب العمولات والعمليات التمويلية.

الجدول رقم 07: تطور حجم الالتزامات خارج الميزانية

السنة	2021	2022
الاجمالي	3057924232	3088454092
نسبة النمو	-----	% 0.98

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق:

شهدت هذه الالتزامات ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.98%، ما يعكس استقرار مستوى الضمانات والتمويلات المقدمة من البنك للغير، دون تغيير جوهري في سياسات المخاطرة أو التوسع الخارجي.

نسب كفاية رأس المال:

■ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع =حقوق الملكية ÷إجمالي الودائع وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هذه النسب للبنك تبلغ :

الجدول رقم 08: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لسنتي (2021_2022)

السنة	2021	2022
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	2755680592÷324794423 =%11.78	3446306758÷369025138 =%10.70

المصدر :من إعداد الطالبتين

الشكل رقم 01: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لسنتي (2021_2022)

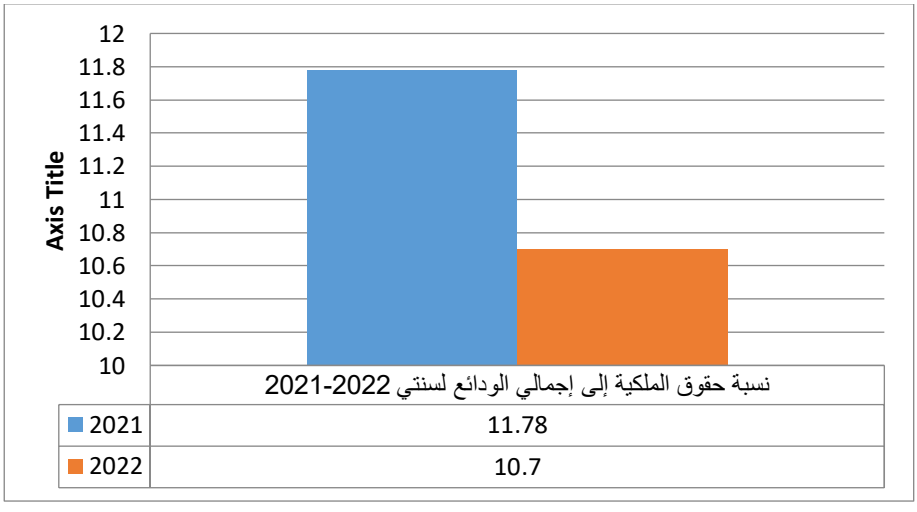

التعليق: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: سجّلت هذه النسبة تراجعًا من 11.78% سنة 2021 إلى 10.70% سنة 2022، مما يعكس زيادة الاعتماد على ودائع العملاء كمصدر رئيسي للتمويل. هذا الانخفاض قد يُشير إلى تراجع هامش الأمان بالنسبة للمودعين، مما يستدعي مراقبة مستوى الودائع مقارنة بحقوق الملكية الذاتية.

■ نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار =مجموع حقوق الملكية ÷إجمالي الاستثمارات وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هده النسب للبنك تبلغ :

الجدول رقم 09: نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابل مخاطر الاستثمار لسنتي (2021-2022)

السنة	2021	2022
نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابل مخاطر الاستثمار	3975869009÷324794423 %8.16=	11986240010÷369025138 %3.07=

المصدر :من إعداد الطالبتين

الشكل رقم 02: نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابل مخاطر الاستثمار لسنتي (2021-2022)

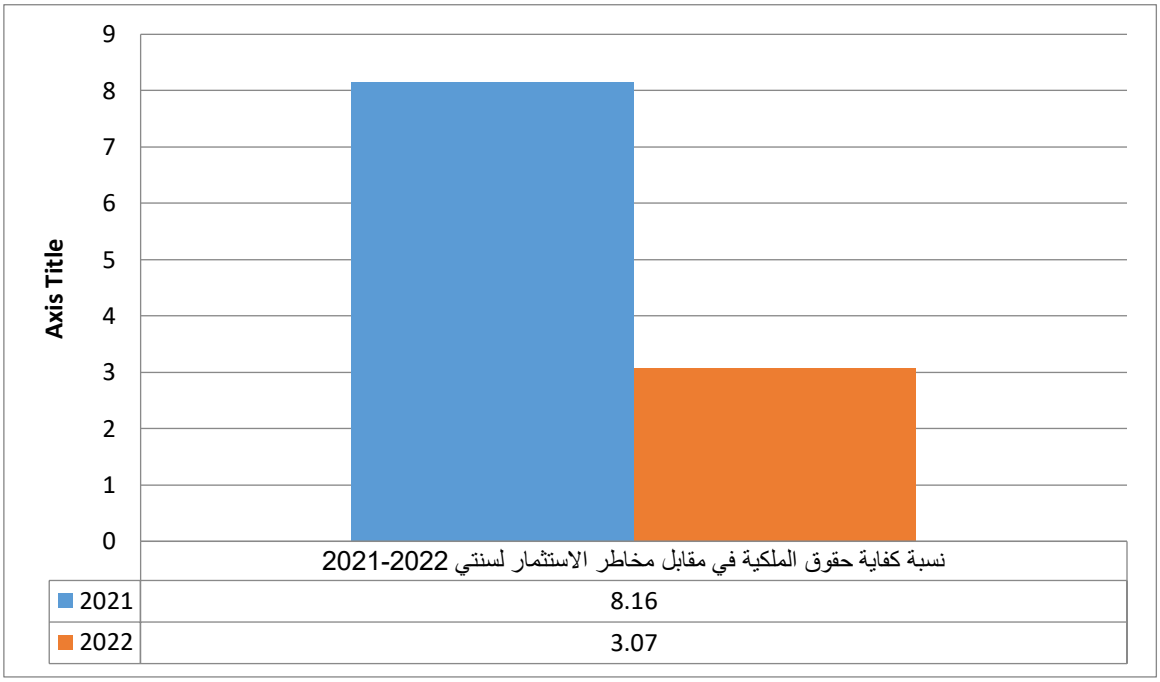

التعليق: شهدت نسبة كفاية حقوق الملكية مقابل الاستثمارات انخفاضًا حادًا من 8.16% إلى 3.07%، وهو مؤشر يستدعي التنبه، إذ يعكس ضعف قدرة رأس المال على تغطية المخاطر المرتبطة بمحفظة الاستثمارات. ويُحتمل أن يكون سبب هذا التراجع مرتبطًا بتوسع غير متوازن في التمويلات الاستثمارية.

■ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات =حقوق الملكية ÷إجمالي الموجودات وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هده النسب للبنك تبلغ.

الجدول رقم 10: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لسنتي (2021-2022) :

السنة	2021	2022
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	4481253482÷324794423 =%7.24	564163620÷369025138 =%65.41

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم 03: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لسنتي (2021-2022) :

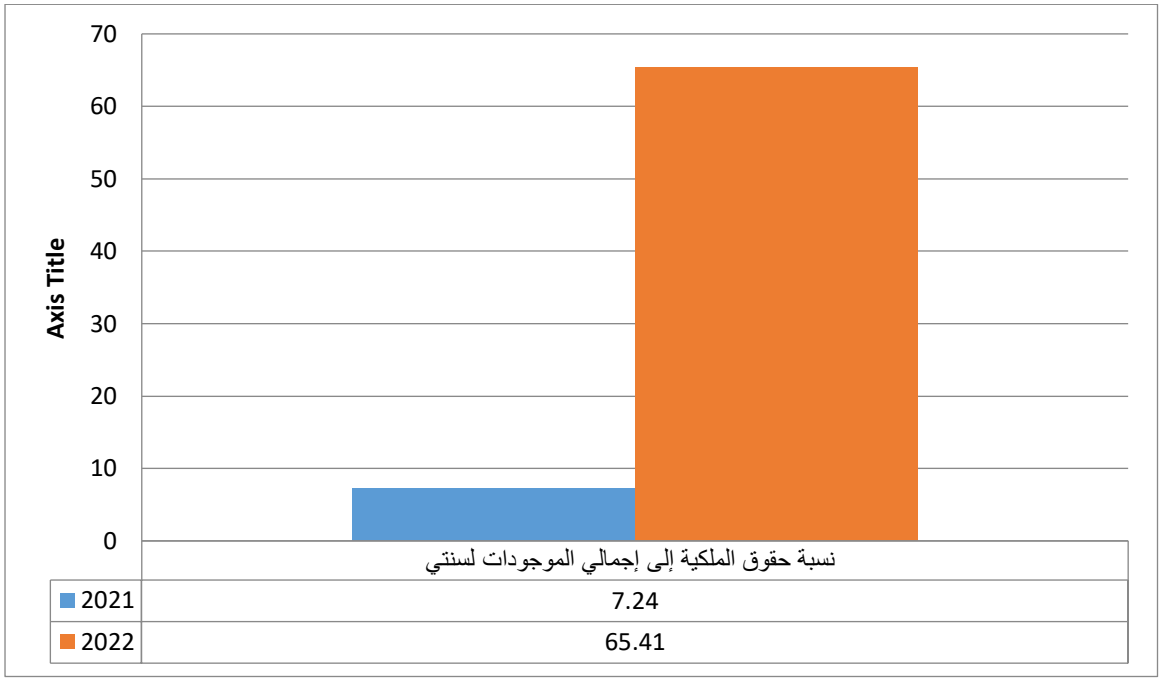

التعليق: عرفت هذه النسبة تحسنًا ملحوظًا، إذ ارتفعت من 7.24% إلى 65.41%، ما يدل على إعادة هيكلة في مصادر التمويل لصالح رأس المال الذاتي. وهو مؤشر إيجابي على مستوى الاستقلالية المالية، لكنه يتطلب التحقق من دقة البيانات أو توضيح محاسبي مرتبط بتغيير في التصنيف.

■ نسبة التمويل الخارجي =إجمالي الودائع ÷إجمالي الموجودات

وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هده النسب للبنك تبلغ.

الجدول رقم 11: نسبة التمويل الخارجي لسنتي (2021_2022) :

السنة	2021	2022
نسبة التمويل الخارجي	4481253482÷324794423 %7.24=	564163620÷369025138 %65.41=

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم 04: نسبة التمويل الخارجي لسنتي (2021_2022)

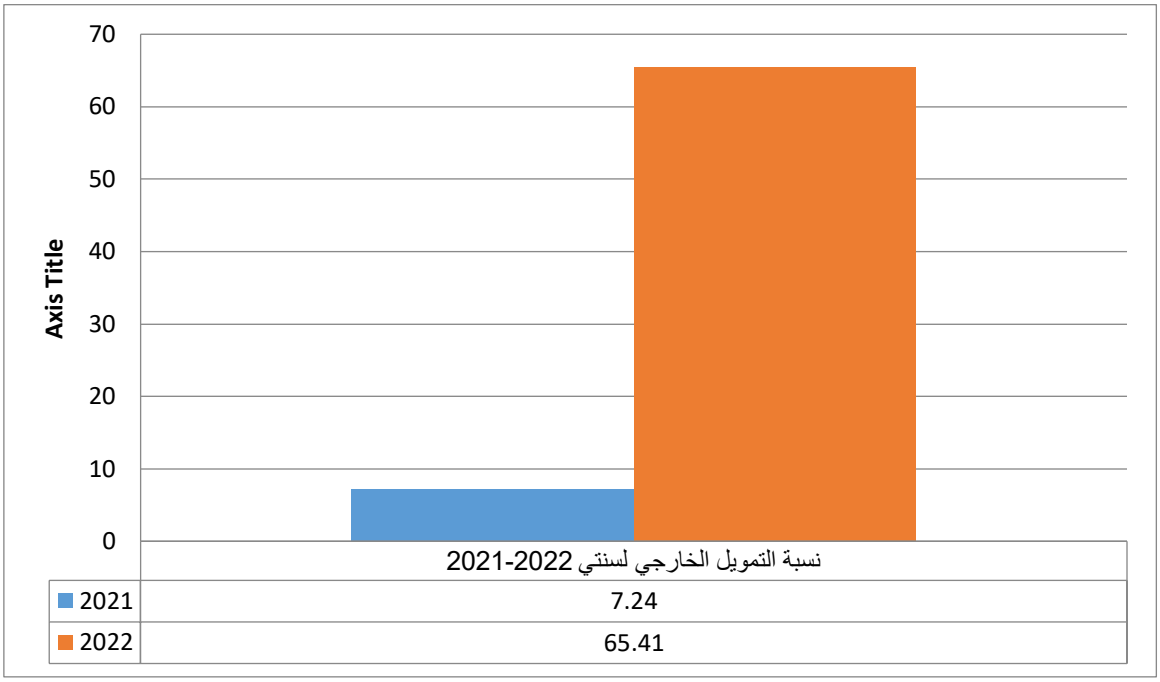

التعليق: ارتفعت بنفس الوتيرة إلى 65.41%، ما يُظهر اعتمادًا كبيرًا على مصادر تمويل خارجية، وهو ما قد يرفع مستوى المخاطر التمويلية، خاصة في حال حدوث تقلبات في السيولة أو ارتفاع تكلفة التمويل.

ثانيا: نسب السيولة

نسبة السيولة =أصول سائلة ÷إجمالي ودائع

وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هده النسب للبنك تبلغ:

الجدول رقم 12: نسبة السيولة لسنتي (2021-2022)

السنة	2021	2022
نسبة السيولة	324794423÷331762148 1.02=	369025138÷383040980 1.03=

المصدر : من إعداد الطالبتين

التعليق : ارتفعت بشكل طفيف من 1.02 إلى 1.03، وهو مؤشر مقبول يعكس قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، دون أن يُظهر تغيرًا كبيرًا في هيكل الأصول.

- نسبة السيولة الجارية = أصول سائلة ÷إجمالي مطلوبات

وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هده النسب للبنك تبلغ:

الجدول رقم 13: نسبة السيولة الجارية لسنتي(2021-2022) :

السنة	2021	2022
نسبة السيولة الجارية	4481253482÷331762148 %7.40	564163620÷383040980 %67.89

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق: نسبة السيولة الجارية سجلت قفزة نوعية من 7.40% إلى 67.89%، وهو تطور مهم يدل على تحسن كبير في مستويات الأصول السائلة. يُمكن تفسير هذا التحسن بتراجع نسب التمويل المجازفة أو بزيادة التحوط النقدي.

- نسبة السيولة القانونية =رأس المال ÷إجمالي إلتزامات البنك

وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هده النسب للبنك تبلغ.

الجدول رقم 14: نسبة السيولة القانونية لسنتي (2021- 2022)

السنة	2021	2022
نسبة السيولة القانونية	1528962116÷150000000 %9.81=	1544227046÷150000000 %9.71=

المصدر : من إعداد الطالبتين

التعليق: نسبة السيولة القانونية: انخفضت من 9.81% إلى 9.71%، وهو تراجع طفيف لكنه يتطلب الانتباه، لا سيما إذا ما اقترب من الحد الأدنى المطلوب قانونًا. وقد يُعزى الانخفاض إلى زيادة الالتزامات بوتيرة أسرع من نمو رأس المال.

ثالثا :نسب الربحية

■ معدل الفائدة على حقوق الملكية =صافي الدخل بعد الضريبة ÷حقوق الملكية

وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هده النسب للبنك تبلغ:

الجدول رقم 15: معدل العائد على حقوق الملكية لسنتي (2021-2022)

السنة	2021	2022
معدل العائد على حقوق الملكية	324794423÷46690479 %14.37	369025138÷59206466 %16.04

المصدر :من إعداد الطالبتين

الشكل رقم 05: معدل العائد على حقوق الملكية لسنتي (2021-2022)

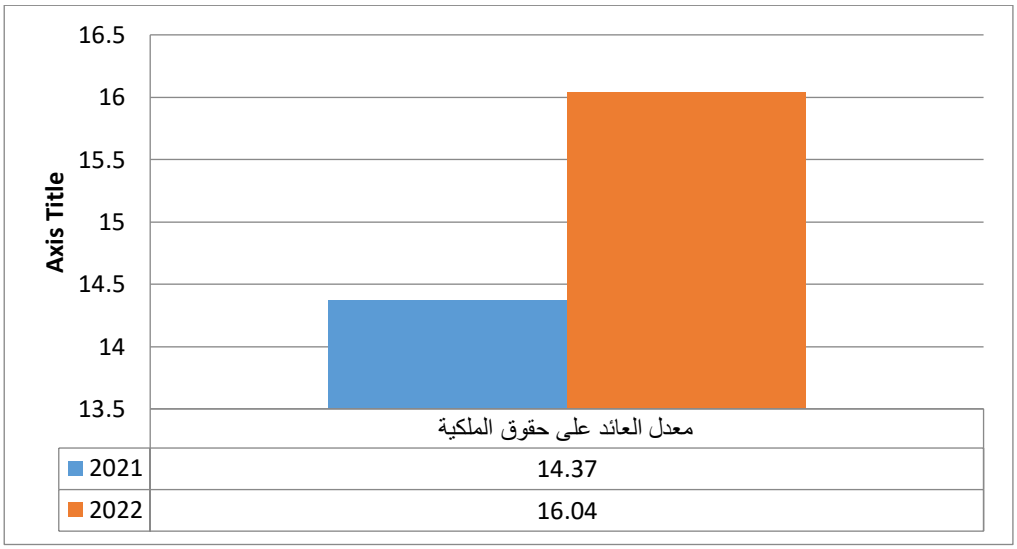

التعليق: العائد على حقوق الملكية (ROE) ارتفع من 14.37% إلى 16.04%، ما يُبرز تحسنًا في استغلال الموارد الذاتية لتحقيق أرباح. هذا الأداء يعكس على الأرجح حسن إدارة التمويلات والمخاطر، ما يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين

■معدل العائد على الموجودات =صافي الدخل بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات

وبتطبيق المعادلة على بيانات البنك الوطني الجزائري يتبين بأن هده النسب للبنك تبلغ.

الجدول رقم 16: معدل العائد على الموجودات لسنتي (2021 -2022) :

السنة	2021	2022
معدل العائد على الموجودات	4481253482÷46690479 %1.04	564163620÷59206466 10.49

المصدر :من إعداد الطالبتين

الشكل رقم 06: معدل العائد على الموجودات لسنتي (2021 -2022)

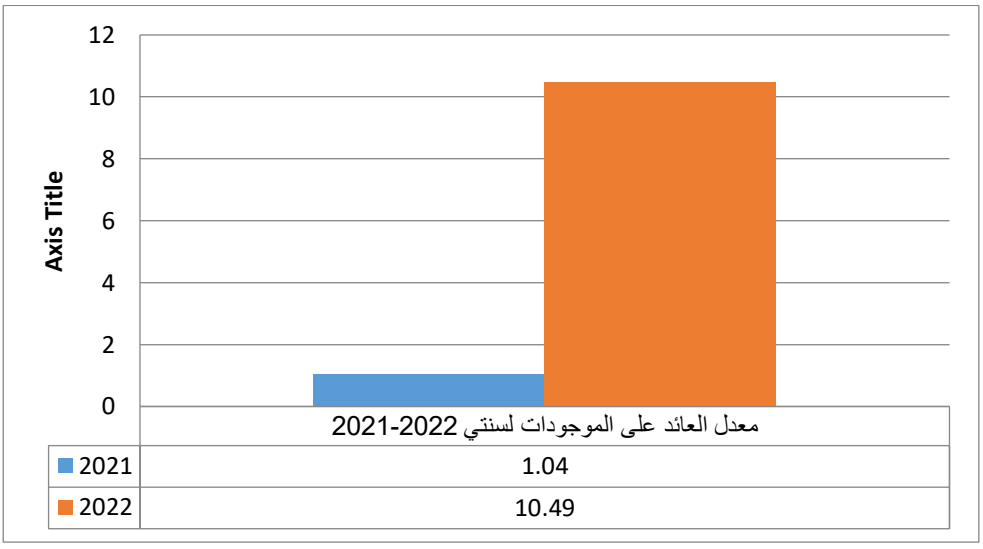

التعليق: العائد على الموجودات (ROA) قفز من 1.04% إلى 10.49%، وهو تحسن استثنائي يشير إلى قدرة عالية على استغلال الأصول. ومع ذلك، يُوصى بإعادة التحقق من الأرقام لتأكيد استمرارية هذا الأداء في ظل الظروف السوقية المتغيرة.

خلاصة الفصل الثاني:

تبرز نتائج التحليل المالي تحسنًا ملحوظًا في مؤشرات الأداء والربحية لدى وكالة BNA غرداية، خصوصًا من حيث استغلال الأصول وزيادة العائد على رأس المال. ومع ذلك، تبقى بعض المؤشرات – لا سيما كفاية رأس المال مقابل الاستثمارات – بحاجة إلى مراقبة دقيقة. توصي الدراسة بتعزيز رأس المال الذاتي وتطوير آليات إدارة المخاطر، بما يضمن استدامة الأداء المالي مع الحفاظ على التوازن بين النمو والصلابة المالية.

خاتمـــة

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تقييم مخاطر الرفع المالي على المصارف الإسلامية حيث من خلاله أردنا الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يتم تقييم المخاطر المرتبطة باستخدام الرافعة المالية في المصارف الاسلامية وخاصة في بنك الوطني الجزائري لولاية غرداية خلال الفترة الممتدة من 2021 – 2022م ، من أجل تحقيق ذلك اعتمدنا على القوائم المالية المتمثلة في ميزانية المؤسسة وجدول خارج الميزانية وجدول حساب النتائج، وقد أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج وكذا اختبار صحة الفرضيات وبعض التوصيات الموجهة للبنك الوطني الجزائري حيث تم التوصل إلى ما يلي:

1- اختبار صحة الفرضيات:

مما سبق إثبات صحة الفرضيات كما يلي:

- . يؤدي استخدام الرافعة المالية في المصارف إلى نشوء مخاطر متعددة أبرزها المخاطر التمويلية والائتمانية.
- الرافعة المالية (Financial Leverage) هي استخدام الديون (القروض) لتمويل عمليات الشركة بدلاً من الاعتماد فقط على رأس المال الخاص. الهدف من ذلك هو زيادة العائد على حقوق المساهمين (ROE) من خلال استخدام أموال مقترضة لتعظيم الأرباح.
- تؤثر الرافعة المالية إيجابا على مردودية المؤسسات إذ تلجئ المؤسسة للأستدانة كلما زادت مردوديتها.
-

2- النتائج

- النتائج تمثلت في:
- تسجيل نمو ملحوظ في حجم الميزانية وصافي الأرباح خلال الفترة المدروسة، ما يعكس توسعًا في النشاط المصرفي الإسلامي.
- تحسن واضح في مؤشرات السيولة، خاصة السيولة الجارية، مما يدل على تحسن قدرة البنك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.
- في المقابل، لوحظ تراجع بعض مؤشرات كفاية رأس المال، مثل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات، مما يشير إلى ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بتوسع التمويلات.
- ارتفاع مؤشرات الربحية يعكس حسن استغلال الموارد وتوظيفها، لكن استمرار هذا الأداء يتطلب ضبط المخاطر التمويلية وضمان التوازن بين العوائد ومستوى المخاطرة.
- بناءً على ما سبق، تؤكد الدراسة على أهمية تبني سياسات رقابية مرنة وتعزيز رأس المال الذاتي لضمان استمرارية النمو وتحقيق التوازن المالي على المدى الطويل.

- أثر الرفع المالي على فعالية الأصول:
- لاحظت الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، وبين معدل العائد على الأصول. ما يعني أن زيادة الاعتماد على الرفع المالي خلال فترة الدراسة عززت كفاءة الأصول في توليد الأرباح.
- العلاقة بين المديونية والعائد على حقوق الملكية:
- أكدت التحليلات وجود تأثير إيجابي واضح لاستخدام الديون طويلة الأجل على معدل العائد على حقوق الملكية. هذا يعكس قدرة البنك على توظيف التمويل المقتَرض بفعالية لتحقيق عوائد مجزية للمساهمين.

3- التوصيات:

- التوصيات:
- مراجعة شاملة لهياكل التمويل الحالية:
- ينبغي على إدارة البنك إعادة النظر في توزيع مصادر التمويل، مع التركيز على التوازن بين التمويل بالديون والتمويل الذاتي، لضمان الاستفادة المثلى من مزايا الرفع المالي دون تحميل المصرف مخاطر مالية غير محسوبة.
- ضبط مستويات الرفع المالي بعناية:
- يوصى بوضع حدود مدروسة لنسبة الرفع المالي بحيث تظل آثاره ضمن النطاق الإيجابي، ما يُمكّن البنك من تحقيق عوائد مستدامة دون الإضرار بأصوله أو استقراره المالي.
- تحقيق توافق بين التمويل والاستخدام:
- يُستحسن توجيه مصادر التمويل بشكل يخدم أهداف التوظيف المالي ويحقق توازنًا بين السيولة والربحية، ما يساعد على خفض المخاطر وزيادة مرونة البنك في إدارة موارده.
- الانتباه للعوائد المتوقعة من كل من المساهمين والأصول:
- يوصى بإيجاد توازن استراتيجي يراعي العائد المنتظر من طرف المساهمين والعائد الناتج عن توظيف الأصول، لضمان تحقيق نتائج مالية مرضية ومستقرة.
- توسيع نطاق الدراسة مستقبلاً:
- من المفيد إجراء أبحاث لاحقة تشمل متغيرات إضافية مثل السيولة النقدية أو مستويات رأس المال العامل، مع تطبيق التحليل على مصارف أخرى للوصول إلى نتائج أكثر شمولية تتماشى مع خصوصية البيئة المصرفية الجزائرية.
- تشجيع استخدام مدروس للرفع المالي:
- تشير النتائج إلى أن الاستفادة من الرفع المالي، من خلال زيادة نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في:

- رفع العائد على السهم العادي
- تحسين كفاءة الأصول
- تعزيز العائد على حقوق الملكية

4 أفاق الدراسة:

تطوير نموذج قياس المخاطر والربح المالي تحليل المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية دراسة تأثير التنظيم والرقابة الشرعية على إدارة المخاطر المالية الرافعة

تأثير المالية الرافعة على الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمصارف الإسلامية

دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المالية الرافعة

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بن علي بالعزوز ،دعبد الكريم قندور، د عبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر _المشتقات المالية _ الهندسة المالية الوراق** للنشر والتوزيع.
2. حسين عبد الله حسن التميمي، **أساسيات إدارة المخاطر**، 1998.
3. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**.
4. عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها صندوق النقد العربي**، 2020.
5. محمد عبد الله ، شاهين محمد ، **دور البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية** .
6. محمود عبد الكريم أحمد رشيد، **الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الاسلامية**.
7. نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازل 2 2005 .

المجلات والندوات:

8. مجلة الباحث الاقتصادي، **Economic Resear Review**، المجلد 8 / العدد 13 جوان (2020).

المذكرات:

9. باسل سمير سعد، **أثر الرفع المالي في ربحية المصارف الخاصة السورية**، مشروع بحث أعد إستكمالا لمتطلبات نيل درجة الاجازة في إدارة الاعمال.
10. بالمهبول عزيز، **مشيتوة رمزي أثر الرافعة المالية على ممارسات إدارة الارباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر.
11. بخيتي عبد الحق ، جلول، **تحليل أثر الرافعة المالية ودورها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز البيض.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1) الميزانية

الميزانية

(بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2022	2021
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	383 040 980	331 762 148
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	236	246
أصول مالية جاهزة للبيع	709 277 646	413 719 493
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	571 602 223	612 819 121
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 624 279 615	1 438 578 088
أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق	1 881 080 287	1 510 752 061
الضرائب الحالية - الأصول	21 442 306	4 821 590
الضرائب المؤجلة - الأصول	3 752 467	1 523 706
أصول أخرى	328 410 898	66 935 395
حسابات التسوية	63 490 346	45 824 597
إشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء	31 282 550	31 237 590
عقارات إستثمارية	-	-
الأصول الثابتة المادية	23 850 482	23 209 792
الأصول الثابتة غير المادية	128 584	69 655
فارق الحيازة	-	-
إجمالي الأصول	5 641 638 620	4 481 253 482

الملحق رقم (2) التقرير السنوي 2022

الخصوم	2022	2021
البنك المركزي	947 095 896	761 489 186
ديون تجاه الهيئات المالية	950 924 340	700 002 151
ديون تجاه الزبائن	2 456 667 304	2 022 287 511
ديون ممثلة بورقة مالية	38 715 114	33 390 930
الضرائب الجارية - خصوم	10	17 047 559
الضرائب المؤجلة - خصوم	546 530	537 790
خصوم أخرى	384 239 265	132 959 651
حسابات التسوية	125 893 131	100 213 097
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	44 868 592	44 044 595
إعانات التجهيز- إعانات أخرى للإستثمارات	-	-
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	67 702 423	82 106 618
ديون تابعة	207 776 142	206 684 712
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	0
الإحتياطات	173 935 878	142 221 150
فارق التقييم	19 950 323	12 436 597
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 117 206
(+/-) ترحيل من جديد	-	15 024 250
(+/-) نتيجة السنة المالية	59 206 466	46 690 479
مجموع الخصوم	5 641 638 620	4 481 253 482

الملحق رقم (3) خارج الميزانية

خارج الميزانية

(بآلاف الدينار الجزائري)

الإلتزامات	2022	2021
الإلتزامات المقدمة	683 304 217	652 357 532
إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9 318 840	9 537 115
إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	364 558 844	311 592 293
إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	61 574 702	81 453 197
إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	247 851 831	249 774 927
إلتزامات أخرى ممنوحة	-	-
إلتزامات محصل عليها	860 922 829	876 604 584
إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-
إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	296 745 515	311 309 012
إلتزامات أخرى المحصل	564 177 314	565 295 572

الملحق رقم (4) حسابات النتائج

حسابات النتائج

(بآلاف الدينار الجزائري)

التعيين	2022	2021
+فوائد ونواتج مماثلة	168 235 218	146 275 080
-فوائد وأعباء مماثلة	- 88 714 746	- 55 882 189
+عمولات (نواتج)	2 723 304	2 373 492
-عمولات (أعباء)	- 33 353	- 56 268
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	- 7	- 2
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	2 082 869	1 523 098
+ نواتج النشاطات الأخرى	358 091	384 198
- رسوم للأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	84 651 376	94 617 409
- أعباء استغلال عامة	- 22 871 198	- 22 778 789
- مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	- 1 600 292	- 1 543 960
الناتج الأجمالي للإستغلال	60 179 886	70 294 660
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 34 297 499	- 64 516 626
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	31 104 067	52 166 617
ناتج الاستغلال	56 986 454	57 944 651
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-
+ العناصر الغير العادية (نواتج)	-	-
- العناصر الغير العادية (أعباء)	-	-
ناتج قبل الضريبة	56 986 454	57 944 651
ضرائب على النتائج وما يماثلها	2 220 012	- 11 254 172
الناتج الصافي للسنة المالية	59 206 466	46 690 479

46

46/46